

التصنيف المقولي لمعاني المزيد الجعل والطلب نموذجاً

عبد العزيز المسعودي
جامعة سوسة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

موجز

تتميز الأفعال المزيدة في العربية بكثرة صيغها، وتعدد معانيها. وهذا يشكل عبءاً حقيقياً أمام تقدم الدراسة المعجمية والمظهرية لتلك الأفعال. ولا يمكن تجاوز فوضى المعاني إلا بإعادة مقولاتها واتباع منهج إجرائي تألفي جمعنا به (32) معنى صيغياً وأرجعناها إلى مقولتي الجعل والطلب. ثم قدمنا الأدلة النظرية وخاصة الاختبارية التي تثبت أن الطلب نوع من الجعل. وبذلك تكون الأفعال المزيدة دالة على نوعين كبيرين من الأحداث هما الجعل والصيرورة. هذه نتيجة ظاهرها بسيط لكن تبعاتها، في تقديرنا ستكون كبيرة في مجالي الدلالة المعجمية والمظهر المعجمي.

الكلمات المفتاحية: الجعل، الطلب، الصيرورة، نوع الحدث، المظهر المعجمي، المقولة، الأصنافية.

Résumé

Les formes verbales augmentées en Arabe Standard constituent, de par leur polysémie et leur nombre, l'une des difficultés qui entravent l'élaboration de la sémantique du verbe, et particulièrement l'aspect lexical. Par conséquent, nous avons prévu une recatégorisation qui vise à rassembler les sèmes proposés par les grammairiens dans trois catégories majeures: le causatif, le factitif et la requête qu'on pourrait dériver du causatif. Le but de cet article est d'avancer des arguments et des faits empiriques qui soutiennent cette approche.

Mots clés: Causatif, Factitif, type de procès, aspect lexical, catégorisation, taxonomie.

Abstract

The wide range of augmented verbal patterns in Standard Arabic and their polysemous contents which exceed sixty acceptions are stumbling blocks in the way of real advances in aspect and lexical semantics fields. The aim of this paper is to validate, theoretically and empirically, previous findings such as lumping meaningful patterns in a threefold distinction between causative factitive and request. Therefore, a coarse-grained categorization could lead us to the causative factitive opposition because request could be considered as a subcategory of causative. Lumping meanings and arguing for the existence of two major event-types are apparently trivial, but their descriptive consequences will be important.

Key words: Causative, Factitive, event type, lexical aspect, categorization, Taxonomy.

1- مقدمة

نجد في تراثنا النحويّ إشارات كثيرة تتعلّق بمفهوم الحدث خاصّة في باب الفعل وفي باب الاسم ضمن مبحث المصدر. لكننا لا نظفر بتعريف صريح للحدث لأنّ النحاة في مصنفاتهم قد تعاملوا مع المفهوم باعتباره من الأوليات (بن حمودة، 2004، ص 456). غير أنّ تعاملهم معه يكتسي دقّة أكثر في المصنّفات الصرفيّة، ولاسيما في درسهم لمعاني الأفعال المزيدة. والملاحظ من خلال هذا الباب أنّ حدوسهم اللغويّة قد قادتهم إلى تصدير تحليلاتهم بنوع من الأفعال يطلق عليها المحدثون مصطلح المحمولات الأوليّة (المتوكل، 1988) أو الأحداث البدائيّة (الشريف، 2008) مثل جعل وصار. بل إنّ لهذه المعاني الأوليّة حضورا واعيا في بعض المصنّفات التراثيّة يتجاوز مستوى الحدس. وأبرز مثال على ذلك نجده عند الأستراباذي في فقرة من شرح الشافية (الأستراباذي، ج1، ص 8-90) جمّع فيها جملة من المعاني الصيغيّة الثريّة ضمن معنى عام يفيد الصيرورة. وهو في تقديرنا قد تعامل مع الصيرورة باعتبارها مقولة حديثة أوليّة.

أمّا في الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث، فإننا نجد الشريف (في 2002، 2008) يقتصر في تحليل الأحداث البدائية (ن. 2008، ص 36) على الزوج المقولي (جعل، صيرورة)، أو الثلاث (جعل، طلب، صيرورة) (ن. 2008، ص 362). ويبدو أنّ الشريف في معرض تحليله لظواهر نحويّة ودلاليّة مختلفة لم يكن معنياً، بصفة مباشرة، بحصر العدد الدقيق لهذه المقولات.

وقد بدا لنا من المفيد الانطلاق ممّا وصل إليه للبحث في أمر هذه المعاني الأوليّة (الجعل، الصيرورة، الطلب) من حيث مضامينها المقوليّة وخصائصها العلاقيّة، فضلا عن الأسباب الموضوعيّة الداعية إلى هذه المراوحة بين التصنيف الثنائيّ والتصنيف الثلاثيّ للمقولات الحديثة الأوليّة. وذلك لتدقيقها تصنيفيا اعتمادا على بعض التصورات اللسانية الحديثة.

ولا يتسنى للباحث في مثل هذه المسائل أن يستغني عن المعطيات الوصفية التي توصّلت إليها الدراسات النحويّة القديمة، حتّى وإن كانت مفاهيم الوصف المستعملة في هذا البحث مقتبسة من المقاربات اللسانية الحديثة. لذلك رأينا الاستفادة من المعاني الصيغيّة الثريّة الواردة في عينة ممثلة للمدونة النحويّة تشتمل على شرح الشافية للأستراباذي، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، والممتع في التصريف لابن عصفور.

تجدر الإشارة إلى أننا قد أغفلنا في هذا البحث الخوض في المحتوى المقولي للصيرورة، لأننا خصصناها ببحث مستقل¹ وركزنا هنا اهتمامنا على مقولتي الجعل والطلب، نظرا لما بينهما من روابط خاصة تنعكس بصفة مباشرة على أصنافية الأحداث الأولية التي سنقترحها وعلى مسألة المراوحة بين التصنيف الثنائي والتصنيف الثلاثي.

2- معاني الجعل

لئن كانت الصيرورة حدوث تغيير تلقائي معزول عن مسببه فإن الجعل حدوث تغيير بفعل فاعل. فهو إذن مقولة لغوية ذات بنية سببية. ولا يعني هذا أن كل حدث سببي من منظور علمي فيزيائي متحقق بالضرورة في بنية لغوية جعلية لأن من الأحداث السببية ما يقع تمثيله لغويا في شكل صيرورة مثل (1) (Talmy, 2001, I: 475):²

(1) سال الماء من الصهريج

حيث يبدو سيلان الماء حدثا تلقائيا، بينما هو في الواقع الفيزيائي سببي تضطلع فيه جاذبية الأرض بدور المسبب والماء بدور المسبب (نفسه). فالجعل إذن بنية سببية لغوية تتكون من جاعل ومجعل الأول يتسبب في أن يحقق الثاني واقعة ما (المتوكل، 1988: 40).

تفسر اللسانيات العرفانية الجعل في إطار القوة الحركية force dynamics باعتباره انتقالا للطاقة من كيان أول إلى كيان ثان يحدث فيه تغيير وقد تنتج عن التصادم بين الكيانات المتعددة سلسلة من الأعمال الجعلية يكون فيها الكيان الأول المولد للطاقة بمثابة الرأس ويكون الكيان الأخير في السلسلة بمثابة الذيل. ولعل أفضل تمثيل لهذا التصور الحركي قد عرضه لانقاكير في منوال الكريات الخشبية³. (بن غربية، 2010: 56) (Langaker, 1991, II: 13-14, 118).

تكمن طرافة هذا المنوال في قابلية انسحابه على الجعل الذهني، أي إن علاقة انتقال القوة أو الطاقة لا تكون بالضرورة مادية، وإنما يمكن أن تكون ذهنية معنوية، كما أن التأثير الجعلي لا يكون فقط في التأثير الطاقوي للكيانات بعضها في بعض، وإنما يمكن أن يكون أيضا في منع ذلك التأثير أو الامتناع عنه بصفة

¹ هو فصل من دراسة بصدد الإعداد للنشر.

² المثال عند طالمي هو: Water poured from the tank.

³ Billard-ball model

إرادية. وهذا من شأنه أن يجعل منوال القوة عند لانفاكير قادرا على تفسير معطيات لسانية متنوعة من أهمها التمييز بين الجعل المباشر والجعل غير المباشر (§1-2).

تتنوع أشكال الوسم اللفظي للجعل؛ فيصنّفه كومري Comrie (1992) إلى جعل تحليلي (analytic causative) وجعل معجمي وجعل صرفي. ويُعتبر الجعل التحليلي، من منظوره، الشكل الجعلي الطرازي، لأن العبارة التحليلية يتصدرها محمول مستقلّ يعبر عن مفهوم الجعل مثل {جعل} في قولك: "جعلت زيدا يخرج". وهذه الأبنية الجعلية الطرازية قليلة الاستعمال في اللغات الطبيعية؛ لكنها شائعة في تحاليل اللسانيين لأصناف أخرى من المركبات الجعلية مثل الجعل المعجمي في أفعال من نوع "قتل" بمعنى <جعله يموت> أو <جعله غير حي>. أما الجعل الصرفي فيُوسم بصرفم خاصّ يُلصق بالفعل مثل اللاحقة *dür* في التركية :

(2) *dür* - *öl*
جعل - مات
(قتل)

بل إنّ النظام اللساني في اللغة التركية قادر أيضا على تمثيل الجعل غير المباشر بوسائل صرفية (Comrie, 1992: 166.) :

(3) *t - dür - öl* (جعله يقتل)

وأبرز مثال للجعل الصرفي في العربية نجده في زيادة الهمزة والتضعيف مع الأفعال الثلاثية في قولك "أخرجته وخرّجته"؛ غير أنّنا نفترض في هذا البحث أنّ المحمول البدائي "جعل" لا نجده فقط في الأفعال المزيدة على وزن أفعل وفعل، وإنّما في صيغ أخرى مثل فاعل ([لوحة I: 4-5] وافتعل (I:II) وتفعل (I:III).

يقتصر اهتمامنا في هذا البحث على دراسة الجعل الصرفي ومقولاته الفرعية. وقد بدا لنا أنّ أنواع الجعل عند ابن عصفور يمكن أن تكون مدخلا تصنيفيا مناسباً لمقولة الأفعال الجعلية في العربية. فالجعل عنده:

"على ثلاثة أوجه أحدها أن تجعله يفعل، كذلك أخرجته وأدخلته أي جعلته داخلا وخارجا، والثاني أن تجعله على صفة كقولك أطردته جعلته طريدا، والثالث أن تجعله صاحب شيء أقبرته جعلت له قبرا" (المتع في التصريف، 1: 186).

الجعل إذن، حسب هذا التصنيف تأثير في المَجْعُول يُفضي به إلى إتيان عمل أو الاتصاف بصفة أو امتلاك شيء. ولئن كان من الجائز اعتبار الملكية نوعا من الصفات، فإنّ التمييز بينها وبين الاتصاف بصفة لم يكن ناتجا عن تصوّر منطقيّ أو فلسفيّ مسبق خارج عن اللغة بقدر ما هو، على الأرجح، مستمدّ من التحليل الدلاليّ عند النحاة السابقين. وهذا ما تدعمه عيّات الأمثلة التي ذكروها مع كلّ نوع.

نجد في التحليلات النحويّة تصرّحا بغاية الجعل موسوما في اللفظ بفعل أو باسم فاعلٍ مثل "أخرجته جعلته يخرج / خارجا". وفي هذا حَمْلٌ للمَجْعُول على القيام بالفعل، أو بصفة مشبّهة "أطردته جعلته طريداً"؛ وفي ذلك تغيير لصفة المَجْعُول، أو بحرف جرٍّ أو اسم يفيد معنى الملكية متبوع باسم عين: "أقبرته جعلت له قبرا" أو "أذهبته جعلته ذا ذهب"؛ وفي هذا تغيير لملكية المَجْعُول.

الجعل إذن، بناء على تصنيف ابن عصفور، هو إحداث تغيير في المَجْعُول بحمله على الفعل أو بتغيير صفته أو ملكيّته، وفي ما يلي عرض للمحتوى المقوليّ لكلّ صنف من الأصناف الثلاثة.

2-1. الجعل بالحمل على الفعل

رأينا أنّ هدف الحدث الجعليّ يمكن أن يكون حملا للمَجْعُول على القيام بفعل ما. وبالتالي، فإنّ في هذا النوع من الجعل الجعليّة وسما لفظيا لحدث مركّب يتكوّن من حدثين فرعيين: حدث رئيسيّ هو حدث الجعل، وحدث فرعيّ صادر عن المَجْعُول. فالكيان الأوّل (الفاعل) هو مصدر القوّة الحركيّة أو الرأس حسب تصوّر لنفاكير؛ والكيان الثاني (المَجْعُول) هو المتلقّي لتلك القوّة أو الذيل حسب نفس التصرّو. والحدث الثاني الصادر عن الجعل وعن الكيان المتأثّر به يعتبر نتيجة جعل غير مباشر. وبالتالي يمكن القول إنّ الجعل بالحمل على الفعل نوع متشعّب من الأحداث الجعليّة (ن الشكل 4) لأنّه يتكوّن من حدث الجعل (ح1) ومن حدثٍ مترتّب عنه (ح2). الأوّل موسوم في اللفظ بالمحمول البدائي {جعل}، والثاني موسوم بفعل ثريّ الدلالة مثل {ذهب}¹. مثلا، يمكن تحليل الحدث المركّب في أذهبه (لوحة I:1) على النحو التالي:

$$(4) \quad \text{أذهبه} \leftarrow \text{جعله يذهب} \\ \text{ح1} \quad \text{ح2}$$

¹ انظر في هذا السياق التحليل العرفانيّ الذي يقترحه مارك تورنر Turner للأبنية الجعليّة القائمة على المزج في بعض اللغات مثل العبريّة. (الزناد، 2011: 67-70).

وهذا النوع من التحليل يمكن سحبه على بقية الأفعال في اللوحة (I).

أذهب جعله ذاهبا	1- تعدية ما كان ثلاثيا: جعل ما كان فاعلا للآزم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان. (ش. الشافية 1:86)
أحفر زيدا النهر ← جعلته حافرا له.	2- تعدية المتعدي إلى واحد (نفسه)
أعلم وأرى	3- تعدية المتعدي إلى اثنين (نفسه، 1: 87)
ضارب زيد عمرا	4- المشاركة: نسبة المشتق منه فاعل إلى أحد الأمرين (ش. الشافية 1: 96).
كاشفتك الغطاءات	5- المعاملة بأصل الفعل لا على وجه المشاركة (نفسه، 1: 98).

لوحة عدد I (حمل المفعول على الفعل)

يُحلّل الاسترابط صيغة أفعال في ([اللوحة I: 2-1]) طبقا للقلب [جعله يفعل] أو [جعله فاعلا] والبنية الصرفية لـ (ح 2) في الحالتين معبرة عن مقولة الحدث وهو ما يجعلنا نصنف حدث الجعل بصفة صريحة ضمن صنف الحمل على الفعل، أما هدف الجعل في (I: 3-5) فهو قابل للإلحاق بـ (1) و (2) من نفس اللوحة، فمعنى أعلم في (I: 3) هو <جعله يعلم> ومعنى المشاركة في المثال "ضارب زيد عمرا" (I: 4) تقبل التحليل طبقا للقلب [جعله يفعل] أي [جعل زيد عمرا يشاركه الضرب]. والداعي إلى قبول هذا التحليل أمران: أولهما أنّ الحدث في "ضارب" هو المشاركة في الضرب وليس مجرد الضرب؛ فهو بالتالي حدث مركب؛ وثانيهما وجود جاعل ومفعول في حدث المشاركة، الجاعل هو الفاعل أي الطرف البارز في مستوى البنية الإعرابية المرتبطة بالمنفذ في مستوى البنية الدلالية المتصورة، والمفعول هو المفعول المرتبط متصوريا بدور الضحية.

ضمن نفس التصور، ألحقنا صيغة المعاملة (I: 5) بالجعل المفضي إلى الفعل. فقولهم "كاشفتك الغطاءات" يعني <جعلتك تكشف الغطاءات> وفي هذا جعل بترك المفعول يطالع عما لا يمكنه الاطلاع عليه بمفرده.

على هذا النحو نكون قد صنفنا خمسة معان صيغية تحت علامة مقولية واحدة أكثر تجريدا هي: [الجعل بالحمل على الفعل].

2-2. الجعل بتغيير الصفة

يلاحظ المتأمل في المدونة النحوية تنوعا في تغيير صفة المفعول يتراوح بين السلب (IV: 5-4) والإيجاب، وبين تغيير الصفة في الواقع وتغييرها في الاعتقاد (III: 5-1)، وتغييرها مع التكرير (III: 6-8) وتغييرها دون تكرير.

يكون تغيير الصفة إيجاباً بإكساب المجهول صفة لم تكن فيه قبل التأثر بجعل الجاعل. فالمعنى مثلاً في "اطْبَخَ الشيء" هو "جعله طبخاً"؛ وبالتالي، فإن الطبخ حادث بفعل جعلي تم به نقل الطعام من وضع إلى وضع ثان. وكذلك شأن الفعلين {أهدى} و{ضوأ} (II: 2-3) ويمكن أن نلحق بهذه المجموعة {أبصر}، رغم اعتباره "بلا ضابطة" (II: 4)، قياساً له على {أغفل} المنسوب عند بعض النحاة إلى معنى الوصول. فمعنى "أغفلته" هو <وصلت غفلي إليه> (ابن عصفور، المتع، 1: 188)؛ وبالتالي، يمكن أن يكون معنى "أبصرته" <وصل بصري إليه>. ولما كان الإبصار فعلاً إرادياً جاز في تحليله إظهار محمول الجعل في صدر العبارة الشارحة: "جعلت بصري واصلاً إليه".

1- الاتخاذ: اتخاذك الشيء أصله (ش. الشافية، 1: 109)	إطْبَخَ الشيء جعله طبخاً (نفسه).
2- جعل الشيء نفس أصله (نفسه)	أهديت الشيء = جعلته هدية أو هدياً
3- تصيير مفعوله على ما هو عليه (نفسه، 1: 95).	سبحان الذي ضوأ الأضواء = جعلها أضواء.
4- دون ضابطة (نفسه)	أبصره = رآه

لوحة عدد II (الجعل بتغيير الصفة)

نعتبر المثالين (II: 1-2) طرازين في مستوى التغيير الإيجابي للصفات، لأنّ التغيير في هذا النوع من الأحداث قد ترتب عليه حلول صفة لم تكن في الموصوف قبل الجعل؛ فالطعام مثلاً لا يكون طبخاً قبل الطبخ وإنما بعده، والشيء لا يصير هدية إلا بعد إهدائه. فهذا النوع من الأفعال الجعلية نعتبره تمثيلاً لتغييرات حقيقية حاصلة في العالم الواقعي خارج تصوّر المتكلم.

أمّا صيغ الاعتقاد (III: 1-5) فهي تمثيل لغويّ لوحداث جعلية مسرحها الذهن. وتحليل تلك الصيغ يتوسل إليه في المصنّفات التراثية بعبارات من قبيل: {وجده على صفة، ونسبه إلى كذا، واعتقد فيه كذا، ورماه بكذا، وعده كذا...}. وأفعال هذه المجموعة معبرة عن الاعتقاد متضمنة للمحمول الأولي [جعل]، فمعنى أعظمته حسب الأستراباذي هو <جعلته عظيماً باعتقادي>. (شرح الشافية، 1: 86) وكذلك معنى {تعظّمته واستسمنته وفسقته} (III: 1-5). وكلّ هذه النماذج يمكن تمثيلها في الشكل (5):

(5) اعتقد فيه كذا ← جعله كذا في اعتقاده.

لنثبت أنّ المحمولات الاعتقادية نوع من المحمولات المتشعبة المتضمنة للمحمول الأولي [جعل]. وفي هذا دليل اختباري قاطع على أنّ أفعال الاعتقاد أفعال جعلية (الشريف، 2008: 361).

من الصيغ الفعلية المتشعبة الدالة على الجعل صيغ التكثير مثل {جرّحه وضاعفه} (III: 6-7)، والمقصود <جعله ذا جراح أو أضعاف كثيرة>، وهو ما يعني أن في صيغ التكثير حدثا جعليا متبوعا بحالة متصفة بالتشديد والتكثير.

ويمكن أن نلحق بصيغ التكثير أفعالا اعتبرها الأستراباذي دون ضابطة أو بمعنى فعل مثل {جرّب وكلم وزيل} (III: 8-9). فالمقصود مثلا في "زيله" هو <فرّقه وأكثر تفريقه>، وفي "كلمه" <جعله متلقيا كلامه> مع احتمال المبالغة في الجعل، الخ. ومن بين ما يدعم تأويلنا للأمثلة السابقة، وكذلك للأمثلة (III: 8-9)، رغم ما يبدو في مثل هذه العبارات التحليلية من التواء، هو المبدأ الذي أشار إليه الأستراباذي نفسه؛ ومفاده أن في كل زيادة لفظية معنى؛ فإن خفي ذلك المعنى، فالمقصود من الزيادة هو المبالغة؛ وإلا "كانت عبثا" (الأستراباذي، ش الشافية، 1: 83)، والعبث غير مقبول في منطق اللغة.

1- الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله (ش. الشافية، 1: 106)	- تعظّمته أي استعظمته أي اعتقدت فيه أنه عظيم
2- الإصابة = الاعتقاد في الشيء أنه على أصله (ش. الشافية، 1: 111)	استسمنته عدته ذا سمن
3- وجود مفعول أفعّل على صفة (نفسه)، 1: 91	أسمنت = وجدت سمينا
4- رميته بكذا. (المتع، 1: 189)	شجّعته وجبّنته رميته بالشجاعة أو الجبن.
5- نسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به. (ش. الشافية، 1: 94).	فسقته نسبته إلى الفسق وسمّيته فاسقا = أي جعلته فاسقا بأن نسبته إلى الفسق
6- تكثير الفاعل أصل الفعل. (ش. الشافية، 1: 92)	جرّحته: أكثرت جراحاته. جولت: أكثرت الجولان.
7- التكثير بمعنى فعل (نفسه).	ضاعفت الشيء كثرّت أضعافه أي ضعّفته.
8- بمعنى فعل (ش. الشافية، 1: 94)	زيلته أي زلته (فرّقه).
9- دون ضابطة (نفسه، I: 96)	جرّب وكلم.
10- يجيء لغير ما ذكرنا مما لا يضبط. (نفسه، I: 110)	ارتجل الخطبة
11- الخطفة (المتع، I: 194).	انتزع أخذه بسرعة، أما نزع فهو تحويلك إياه.
12- تقرير المعنى الحاصل وتأكيده (نفسه، I: 83)	أقلت البيع قلته
13- التعريض: جعل ما كان مفعولا للثلاثي معرّضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث	أ) أسقيته = جعلت له ماء وسقيا شرب أو لم يشرب (نفسه، I: 88) ب) أقتلته عرضته للقتل (المتع، I: 187)

لوحة عدد III (الجعل بتغير الصفة)

من المفاهيم المتضمنة للجعل نذكر أيضا التعريض (III:13) وهو في تعريف الأستراباذي "جعل ما كان مفعولا للثلاثي معرّضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث" (ش. الشافية، 1: 88) وقوله "معرّضا" يعني أنّ المفعول قد أصبح بعد الجعل في حالة تعريض أي متصفا بهذه الصفة.

إذا فكّنا الرأس الحمليّ المتصّتر للشرح في (III: 13ب)، انتهينا إلى أنّ مرادف عرّض هو جعله معرّضا (عرّضة) حسب العبارة المذكورة في شرح الأستراباذي لمصطلح التعريض (III: 13). وظهور المحمول الأوليّ {جعل}، ضمن التفكير المتصوّري للفعل {عرّض} هو دليل اختبائيّ على أنّ التعريض نوع من الجعل.

يقودنا القالب التحليليّ الذي اقترحه الأستراباذي (III: 13) إلى تصنيف التعريض ضمن الجعل بتغير الصفة. أمّا نتيجة التعريض، فهي تغيير احتماليّ يمكن أن يكون في الصفة مثل "أقّله" وشرّحه حسب القالب المقترح سابقا هو <جعل معرّضا لأن يكون مقتولا>. ويمكن أن يكون التغيير الاحتمالي في الملكية ومثاله "أسقاه" أي <جعل له ماء> (III: 13 - ا). بقي علينا أن نميّز هنا بين نتيجة الجعل، وهي التعريض، ونتيجة التعريض، وهي تغيير ممكن في صفة المفعول أو في ملكيّة. وعلينا تبعا لذلك أن نصنّف التعريض ضمن الجعل بتغيير الصفة، لأنّ التعريض حالة يُنقل إليها المفعول بتأثير من الجاعل بصرف النظر عن نتائجها الاحتمالية.

خلاصة النماذج الصيغية التي ذكرها النحاة وصنّفناها ضمن الجعل بتغيير الصفة أنّ في تلك الصيغ تمثيلا للتغيير الحاصل في صفة المفعول، سواء أكان ذلك حاصلا في العالم الخارجيّ أم في اعتقاد الذات المصورة لحدث الجعل، كما أنّ حدث تغيير الصفات يمكن أن يرافقه تكثير أو تشديد يظهر في مستوى الوسم اللفظي وبالخصوص في مستوى الأقوال الشارحة عند النحاة.

2-3. الجعل بتغيير الملكية

صنّف ابن عصفور مقولة الجعل، حسب نوع التغيير الحادث في المفعول، إلى جعل بدفع المفعول إلى الفعل أو بتغيير ملكيّة أو بتغيير صفة من صفاته. وقد أشرنا سابقا إلى الفرق بين تغيير الصفة وتغيير الملكية، وإلى إمكانية إلحاق الملكية بالصفات. غير أنّنا إذا تأملنا العبارات التحليلية لكلا الصنفين، وجدنا فروقا رمزية لغوية بارزة تعكس في تقديرنا فروقا متصورية هامة.

تتكوّن العبارة التحليلية الطرازية للأفعال التي تنتمي إلى مقولة الجعل بتغيير الصفة، من محمول الجعل وصفة مشبّهة مثل: "جعله طبيخا". والبنية الاشتقاقية

للصفة المشبهة تقوم كما هو معلوم على مزج الصفة والموصوف في كلمة واحدة. فكلمة {طبيخ} مثلا يمكن تفكيكها على النحو التالي:

(6) طبيخ = طعام + مطبوخ .

حيث نقدر وجود دلالة رمزية في هذا المزج الاشتقاقي تعكس مدى تلازم مقولتي الذات والصفة (بن حمودة، 2004: 425) في الوجود.

في المقابل يمكن تمثيل العبارة التحليلية الطرازية للجعل بتغيير الملكية بالشكل التالي :

(7) جعل ز س ذا ص

عوضنا في الشكل (7) الموضوعات في عبارة النحاة: [جعله ذا كذا]، بـرموز مجردة وبقي المحمولان على حالهما، محمول الجعل [جعل]، ومحمول الملكية [ذا]، لأنهما يمثلان علاقتين حمليتين تميزان جعل الملكية عن جعل الصفة وجعل الفعل.

إذا قارنا بين العبارتين التحليليتين (6-7) باعتبارهما تمثيلا لسانيا لبنيتين متصوريتين، لاحظنا أن حدث الجعل في الحالة الأولى (6) قد علّق بين ذات المَجْعُول وصفة من الصفات. وفي هذا التعليق يكمن جوهر التغيير. وفي الحالة الثانية (7)، قد علّق الجعل بين ذاتين: ذات المَجْعُول باعتباره مالكا وشيء آخر قد أضحي بالجعل مملوكا للأول. فالتأثير الجعلي في الحالة الأولى غير التأثير الجعلي في الحالة الثانية. وهذا مبرر متصورّي كاف للتمييز بين الجعل بتغيير الصفة والجعل بتغيير الملكية.

المتأمل في عناصر الجدول الموالي يلاحظ تنوعا في صلب أحداث تغيير الملكية قابلا للتصنيف حسب طبيعة الشحن الوجودي (الشريف، 2002) إلى أحداث إيجابية متمثلة في تمليك المَجْعُول لشيء لم يكن في حوزته قبل الجعل (IV: 1-3)، وأحداث سلبية متمثلة في إزالة ملكية المَجْعُول لشيء قد كان بحوزته قبل الجعل (IV: 4-5).

1- جعل الشيء ذا أصله (نفسه 1: 87)	أذهب جعله ذا ذهب
2- التعدية: جعل الشيء ذا أصله (ش. الشافية 1: 93)	فحى القدر جعلها ذات فحا
3- جعل الشيء ذا أصله كفاعل وفعل (ش. الشافية 1: 99)	عاقبت فلانا جعلته ذا عقوبة
4- السلب والإزالة (ش. الملوكي، 72).	قرّدت البعير أزلت قراده.
5- السلب: سلبك عن مفعول أفعّل ما اشتق منه (ش. الشافية 1: 91)	أشكيت = أزلت شكواه.

لوحة عدد IV (تغيير ملكية المَجْعُول)

ما نرجّحه بشأن الشحن الوجودي للأحداث الجعلية هو أن الجعل الطرازي يكون، في تقديرنا، موجبا لأن حدوث الصفة بعد عدمها أبرز من زوالها بعد وجودها. فإن ميّزنا بين نوعين من السلاسل الشحنية (الشريف، 2002)، قلنا إن السلسلة الشحنية $\{-, +\}$ أبرز في الذهن من السلسلة الشحنية $\{+, -\}$. في الحالة الأولى يكون الوجود الإحالي للصفة الحادثة شاهدا على حصول التغيير. وفي الحالة الثانية يكون إدراك التغيير بصفة غير مباشرة عن طريق التذكّر أو الاستدلال. ولا شك هنا في أن الإدراك الحسي أقرب من الإدراك العقلي وأسرع مثولا في الأذهان.

هذا البروز الذهني ينعكس في عبارات الجعل التحليلي حيث يظهر المحمول الأولي [جعل] في حالات الشحن الإيجابي متبوعا بصفة ويختفي في حالات الشحن السلبي، وهذا ما نلاحظه بمقارنة التحليلين (8-أ) و(8-ب):

(8) أ - فحى القدر جعلها ذات فحا ، أذهبه جعله ذا ذهب...

ب - قرّدت البعير أزلت قراده ، قشّرت الثمار أزلت قشرتها...

ج - قرّدت البعير أزلت قراده = جعلت قراده يزول...

د - قشّرت الثمار أزلت قشرتها... = جعلت قشرتها تزول.

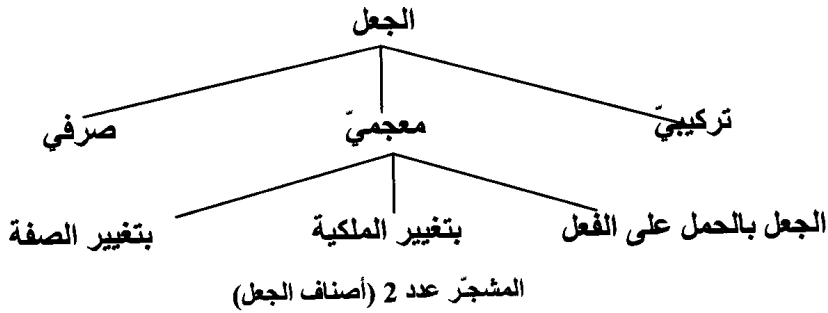
يبدو الجعل في (أ) أبرز منه في (ب) لسببين على الأقل: أولهما يظهر في تمثيل الحدث (أ) بالسلسلة الشحنية $\{-, +\}$ ، والحدث (ب) بالسلسلة الشحنية $\{+, -\}$ ، والتمثيل الأول، كما أشرنا سابقا، هو الأبرز لأن الانتقال إلى الوجود أقرب إلى الإدراك من الانتقال إلى العدم؛ ثانيهما يتجلّى في مستوى التمثيل اللغوي بظهور المحمول الأولي [جعل] في حالة الشحن الإيجابي واختفائه من السطح في حالة الشحن السلبي، فلا يمكن إظهاره إلا بتفكيك المحمول المركب [أزال] إلى [جعله يزول]. (ن تحليل 8ج).

4.2. خاتمة الجعل

بعد أن تبين لنا أن الجعل باعتباره بنية مسبّبة لسانية يمكن تصنيفها حسب أنواع الوسم اللساني إلى جعل تركيبى وجعل صرفى وجعل معجمي (كومري، 1992)، ركّزنا اهتمامنا على الجعل الصرفي في العربية، وتبيننا تفريع ابن عصفور الاشبيلي مقولة الجعل إلى جعل بالحمل على الفعل وجعل بتغيير الصفة وجعل بتغيير الملكية، ووضّحنا الحوافز اللسانية لهذا التصنيف ومظاهر انسجامه مع

صيغ المدونة النحوية ودوره في انتظام المحتوى المقولي للجعل .

وقد بدا لنا من الممكن أن نجمع بين التصنيف العام للجعل حسب طرق الوسم اللفظي عند كومري والتصنيف الدلالي للجعل الصرفي عند بن عصفور في أصنافية واحدة متكاملة رغم انتماء الأول إلى تصور لساني كلي أنماطي Typologique وانتماء الثاني إلى تصور دلالي خاص بالعربية، ومحصلة هذا التأليف مثلناها في المشجر عدد 2:



تفرعت مقولة الجعل في المشجر (2) حسب مستوى الوسم اللفظي إلى جعل معجمي يشمل بالخصوص الأفعال الخالية من صرفم الجعل أي ما يعرف بالأفعال الثلاثية المجردة مثل: قتله بمعنى جعله غير حي، وجعل تركيبى يظهر بالخصوص في العبارات التحليلية مثل "جعله يخرج"، وجعل صرفي يوسم عادة بزيادة حرف الهمزة أو التضعيف كما في {أذهب وشجّعه}.

توزعت نماذج المدونة حسب أنواع الجعل الصرفي كما يلي:

- الجعل بالحمل على الفعل : يشمل في المدونة التي استخرجناها من الأمهات خمس (5) صيغ (§ اللوحة I).

- الجعل بتغيير الصفة: تسع عشرة (19) صيغة صرفية (§ اللوحتان II-III).

- الجعل بتغيير الملكية: خمس (5) صيغ (§ اللوحة IV).

إذا أجرينا مقارنة سريعة بين النسب، وجدنا صيغ الجعل بتغيير الصفة هي الأكثر. ونحن نستبعد أن يكون لهذه الظاهرة الإحصائية حوافز مرجعية من قبيل أنّ الأوضاع التي يفضي فيها الجعل إلى تغيير صفة المفعول أوفر عددا مقارنة بتغيير ملكية المفعول أو بحمله على الفعل. وإنما يمكن القول إنّ حاجيات الواضع في تقطيع الواقع استدعت الاهتمام بتغيير الصفات أكثر من الاهتمام بتغيير الملكيات والأفعال. وهذا الاهتمام قد يكون نابعا من حالة عرفانية ملخصها أنّ التمييز بين الكيانات في ضوء اختلاف صفاتها أبرز في الإدراك وأيسر من

تميّزها بلوازم أخرى مثل تغيير الملكية أو الحمل على الفعل. ذلك أنّ الصفة ألصق بذات الموصوف، بينما ذات المملوك منفصلة وجوديا عن ذات المالك غير ملازمة له؛ كما أنّ الصفة أكثر ثبوتا وديمومة في الزمان مقارنة بحالة التأثير بالفعل باعتبارها حدثا عارضا عابرا في مجرى الزمان.

3. الطلب

الطلب في تصنيف الأستراباذي:

"على ضربين: إمّا طلب وجود الفعل أو عدمه كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمني، أو السؤال على حصول الفعل كما في الاستفهام". (ش.الكافية، 4: 485)

والذي نراه جامعا للضربين أنّ الاستفهام طلب غرضه حصول الفهم؛ فهو بالتالي عمل لغوي يُطلب به وجود فعل نفسيّ هو فعل العلم بالشيء. فإن صحّ هذا أمكننا إلحاق الاستفهام بطلب وجود الفعل؛ وهو ما يمكن أن يترتب عنه اختصار التعريف السابق في قوله: "طلب وجود الفعل أو عدمه".

والرأي الشائع أنّ الأصل في وسم الطلب لفظا هو استعمال الحروف أو ما كان في معناها من وسائل الإنشاء. فإذا نظرنا في أفعال المدونة (اللوحة v) وجدناها صيغا صرفية غير إنشائية، يُخبر بها عن أفعال الطلب. ونوضح الفرق بين إنشاء الطلب، في الإعراب، والإخبار عنه بالصيغ، في (اللوحة v):

صيغة الإنشاء	صيغة الإخبار
أ - سقاك الله	أ' - أسقاه
ب - عجلّ	ب' - استعجله

لوحة عدد v

الفرق بين (أ) و(أ') مقاميّ بالأساس. في الأوّل إنشاء للدعاء، وفي الثاني إخبار عنه من قيل متكلم غير المتكلم الداعي. ولا يمتنع أن يكون المتكلمان نفس الشخص، فيكون المنشئ للدعاء في مقام أوّل هو المخبر عنه في مقام ثان.

أمّا الفرق بين (ب) و(ب') فهو مقاميّ مثل الفرق بين (أ) و(أ'). وهو كذلك تصريحيّ، يتّضح في التقابل بين الأمر باعتباره صيغة لإنشاء الطلب والمضي باعتباره صيغة للإخبار عن حدث إنشائيّ سابق.

إذن ليست أفعال اللوحة (VI) طلبا بالمفهوم الإنشائيّ البلاغيّ التقليديّ؛ وإنّما هي إخبار عن حدوث الطلب. وقد عدّها النحاة طلبا لأنّ العبارات الشارحة لهذا

النوع من الأفعال يظهر في صدرها المحمول البدائي [طلب]، مثلما يظهر المحمول البدائي [جعل] في تحليل الأفعال الجعلية، و[صار] في تحليل أفعال الصيرورة. فأطلقوا بذلك اسم الرأس العامل في الجذر على الصيغة بأكملها. ذلك أن الأسّ المشترك بين جميع تصرفات {استفعل} مثلا هو [ست.ف.ع.ل.] حيث الزائدة هي العاملة في الجذر؛ وهو ما يتبين في قولك "طلب الفعل". وبهذا يكون الطلب في معاني الأفعال غير الطلب في أساليب الإنشاء.

نذكر بأنّ للفعل {طلب} ثلاثة أدوار دلالية¹، هي الطالب والمطلوب منه والمطلوب، وهي تتقابل على التوالي مع الأدوار المحورية الثلاثة: المصدر والهدف والمحور. هذا التمثيل الدلالي المتصور ي من شأنه أن يجعل أفعال الطلب ملحقة بأفعال الحركة لأنها في جوهرها "حركة نفسية" حسب الشريف (2008: 351) قائمة على مفهوم النقل؛ وهي بالتالي ملحقة بأفعال الجعل.

من الممكن اعتمادا على الأدوار الدلالية الخاصة أن نصنّف صيغ الطلب المذكورة في المدونة الصرفية. فحدث الطلب يمكن أن يتفرّع ويتخصّص أكثر في مستوى الطالب فيكون رومًا (VI:6)، وفي مستوى المطلوب منه، فيكون دعاء (VI:4-5)، وفي مستوى المطلوب فيكون مجازا (VI:3).

1- الطلب	تجنّزته أي استجنّزته أي طلبت نجاهه أي حضوره والوفاء به. (ش. الشافية، 1: 106)
2- الطلب	تقاضيته الدين : استقاضيته (ش: الملوكي، 79)
3- الطلب / السؤال / الاستدعاء : - أ. صريحا - ب. تقديرا - ج. مجازا	استعجلت زيدا طلبت عجلته. استخرج الوند كأنه طلب منه أن يخرج. استرقع الثوب (ش. الشافية، 1: 110).
4- الدعاء	أسقيته دعوت له بالسقيا، قلت له: سقاك الله (ش. الملوكي، 69). (ش. الشافية، 1: 91)
5- الدعاء على المفعول بأصل الفعل	سقيته قلت له سقيا لك. (ش. الشافية، 1: 94)
6- الروم:	تقاربت من الشيء رُمْتُ القرب. (الممتع، 1: 182)

لوحة عدد VI (الطلب)

¹ تتوزع الأدوار الدلالية (semantic roles) عند فان فاين (VanValin, 2005: 53) على ثلاثة مستويات تختلف تخصيصا وتعميما: في الأول تكون الأدوار الدلالية الخاصة verb-specific semantic roles مثل قاتل وسامع ومكتوب. وفي الثاني تكون العلاقات المحورية Thematic relations تعميما للأدوار الخاصة ومثالها المنفذ والآلة والمعاني والمحور والضحية. وفي المستوى الثالث تكون الأدوار الدلالية المعممة Generalized semantic roles تجريدا للعلاقات المحورية مشتملة على حدين اثنين هما الفاعل actor والمفعول undergoer: الفاعل علاقة نحوية مجردة تشمل المنفذ والمعاني والآلة، والمفعول تعميم لأدوار محورية مثل الضحية والمحور والمتلقي.

يكون الطلب صريحا كما في (VI: 13) أو تقديرا ومجازا كما في (3 ب - ج). ومن أساليب المجاز أن تُسند للفاعل سمة العاقلة، وهو في الأصل غير عاقل، مثل "استرقع الثوب" أي "طلب الترقيع" وهو في الحقيقة لا يطلبه، وإنما يستحقه في تقدير من يراه. فهو إذن استحقاق أي نوع من الصيرورة نُقصيه من دائرة الجعل.

يكون الطلب كذلك رومًا أو مراما¹. ونزعم أن الروم يتخصّص، خلافا للطلب، بسمة الإرادة أو العاقلة. ورائز المقارنة في (9) يوضّح ما ذهبنا إليه:

(9) استرقع الثوب ← أ - طلب مجازا أن يُرَقَّع

ب- * رام أن يُرَقَّع

(10) تقاضيت الدين ← أ - طلبت قضاءه

ب- رمت قضاءه

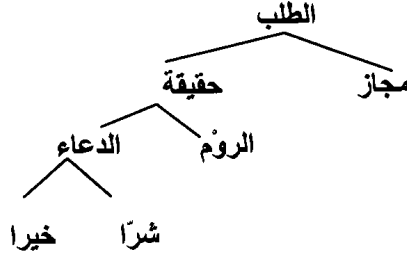
الملاحظ في (10 ب) أن الروم مرادف للطلب، لأن الطالب عاقل ذو إرادة؛ لكنّه غير مرادف في (9 ب) لأن الروم لا يقبل الاستعمال المجازي الذي قبله {طَلَب} في (9 أ).

ومثلما كان في الروم تخصيص مُتصل بإرادة الطالب، فإنّ في الدعاء تخصيصا مُتصلا بهويّة المطلوب منه أو المدعو. فإذا قارنا بين حدثي الطلب والدعاء، وجدنا هويّة المطلوب منه مطلقة في حدث الطلب مخصّصة في حدث الدعاء؛ وهو ما يترتب عنه القول بأنّ كلّ دعاء طلب وليس كلّ طلب دعاء.

هذا الفرق المقامي بين الطلب والدعاء في مستوى هويّة المطلوب منه يُضاف إليه فرق آخر بنيوي لا يقلّ عنه أهميّة. فبنية الدعاء مثلما لاحظ ميلاد (1999: 115) أعقد من بنية الطلب لأنها تقتضي طرفا ثالثا يُضاف إلى الطالب والمطلوب منه (أو الداعي والمدعو) هو الطرف المتأثر احتماليًا بالدعاء. هذا الطرف الثالث يتفرّع إلى مدعو له ومدعو عليه حسب قيمة الشحن الوجودي لفعل الدعاء فيكون عادة موجبا إذا كان المطلوب تغيير حال المدعو له خيرا ويكون سالبا إذا كان المقصود تغيير حال المدعو عليه شرا. واقتران الخير بالإيجاب والشر بالسلب لا ينبع من تصوّر قيميّ أخلاقيّ. وإنما ينبع، في تقديرنا، من تصوّر وجوديّ بالأساس. فما يُعتبر خيرا هو في العادة حدوث شيء مرغوب فيه وما يُعتبر شرا هو في العادة زوال شيء مرجو دوامه.

¹ من رام الشيء: طلبه. (لسان العرب، مادة (روم)).

ويمكن بناء على ما تقدّم من تحليل وتفرّيع أن نقترح الأصنافيّة التالية لأفعال الطلب :

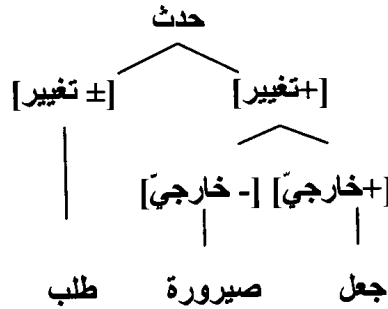


مشجر عدد 3 (أصناف الطلب)

تجدر الإشارة إلى أننا قد اعتمدنا في التمييز بين الحقيقة والمجاز على أمثلة المدونة النحويّة فوجدنا أمثلة الروم والدعاء مستعملة على الحقيقة لكننا لا نستبعد مثلاً أن يكون للروم استعمال مجازي.

4- مقولات الجعل والصيرورة والطلب

يُعتبر مفهوم التغيير من السمات الأوليّة المميّزة للمحمولات الفعلية (François, 1999:168). ويمكن أن تظهر أهميّة هذه السمة في تصنيف الأحداث الموسومة بأفعال مزيدة إلى أحداث محتملة الوقوع نرّمز لها بالسمة $[\pm \text{تغيير}]$ ، وهي أفعال تكون جذورها معمولة لحدث الطلب، وأحداث واقعة فعلا سمتها $[\text{+تغيير}]$. والتغيير حسب مصادر القوة نوعان : تغيير خارجي جذور أفعاله معمولة للحدث الأولي $[\text{جعل}]$ ، وتغيير داخلي جذور أفعاله معمولة للحدث الأولي $[\text{صار}]$. هذا التصنيف الثلاثي لأنواع الحدث يمكن تمثيله على النحو التالي:

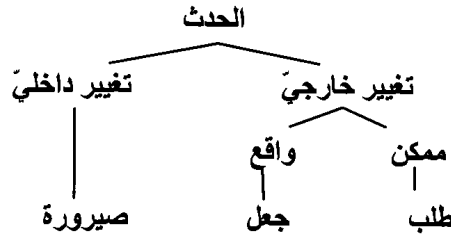


مشجر عدد 4

يمكن تعريف الأصناف المقوليّة الثلاثة في ضوء المعطيات الممثلة في المشجر (4) على النحو التالي:

**الجعل تغيير مُسبّب خارجيًا والصورورة تغيير مُسبّب داخليًا والطلب تغيير ممكن
مرجوّ حصوله.**

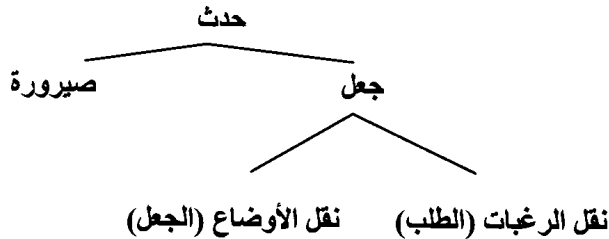
غير أنّ المَقُولَةَ المقترحة في المشجّر (4) ليست المَقُولَةُ الوحيدة الممكنة لأننا نستطيع أن نقترح أصنافيّة ثانية قوامها التقابل بين الصورورة من ناحية والجعل والطلب من ناحية ثانية وذلك في مستوى السمة الخاصة بمصدر التغيير: تغيير خارجي/تغيير داخلي:



مشجر عدد 5

يكون مصدر التغيير داخليًا مع أحداث الصورورة خارجيًا بالنسبة إلى أحداث الجعل والطلب. ولئن تطابقت الأحداث المسبّبة خارجيًا من حيث الخصائص الإعرابية والتعلّقية للأفعال فإنها تتقابل من حيث الخصائص الجهيّة، فالأحداث الجعليّة واقعة، بينما أحداث الطلب ممكنة الوقوع لأنّ الفاعل لا يتحكّم فيها تحكّمه في الأحداث الجعلية. وهذا بديهي لأنّ الجاعل منجز للفعل والطلب راغب في إيقاعه.

يمكن أيضا أن نقترح أصنافيّة ثالثة لا تعتمد اعتمادا صريحا على سمة التغيير وفيها يتقارب الطلب أكثر من الجعل فيُصبح نوعا من أنواعه. في هذا التّصوّر المقولّي تقبل الأحداث التفرّيع الثنائيّ جعل - صورورة، يليه في المستوى الموالي تفرّيع داخليّ لمقولة الجعل حسب نوع المحور (مشجّر 6):



مشجر عدد 6

الجعل بمفهومه الموسّع في المشجر (6) نقلٌ يتقابل مع الصيرورة باعتبارها انتقالاً (الشريف، 2008، ص 361). هو نقلٌ للأوضاع شاملٌ لأصناف الجعل الثلاثة عند ابن عصفور (ن، العنصر، 2). وهو نقلٌ للأحكام موسومٌ بأفعال الاعتقاد ونقلٌ للأشياء نعبر عنه بأفعال العطاء¹ ونقلٌ للرجبة موسومٌ بأفعال الطلب².

إذن، ضمن هذه البنية المتصورّة الحركيّة المجردة التي اتخذناها منطلقاً نظرياً لمقولة الأقسام المظهرية الموسومة بأفعالٍ مزيّدة، ينخزل النظام المقوليّ الثلاثي {جعل، طلب، صيرورة} في النظام المقوليّ الثنائي {جعل، صيرورة}. وهو انخزال مُقتصد في المفاهيم parsimonious³ منسجم مع تصوّرنا الخاص لتصنيف الأقسام المظهرية في العربية⁴.

اقترحنا إذن ثلاثة مشجّرات لتمثيل المقولات الممكنة لأحداث الجعل والصيرورة والطلب. فاختلّفت الأصنافيّات الثلاث من حيث الانتظام الداخليّ للسمات المقوليّة ومن حيث درجات الاختصار والتجريد. فالفرق مثلاً بين الأصنافيّتين الممثلتين في المشجر (4) و(5) ناتجٌ عن اختلاف في ترتيب المقاييس. في المشجر (4) قدّمنا المقابلة بين الواقع والممكن على السمة المزدوجة المتعلّقة بمصدر التغيير (داخليّ/خارجي). وفي المشجر (5) عكسنا الترتيب، فجعلنا مصدر التغيير في أعلى الأصنافيّة، تليه الجهة الوجوديّة (ممكن/واقع). وبذلك نكون في الأصنافيّة الأولى (مشجر 4) قد قابلنا بين الطلب باعتباره ممكناً والجعل والصيرورة باعتبارهما واقعا. وفي الأصنافيّة الثانية (المشجر 5) قابلنا بين الصيرورة باعتبارها ضرباً من التغيير الداخليّ والجعل والطلب باعتبارهما ضرباً من التغيير المسبّب خارجياً. وفي الأصنافيّة الثالثة (مشجر 6) توسّلنا بمفهوم النقل إلحاق الطلب بالجعل والاختصار على التفريع الثنائي جعل-صيرورة. الأمر متعلّق إذن إمّا بتنظيم مختلف لنفس العلامات المقوليّة يُقصد منه إبراز مستوى على حساب آخر أو سمات مقوليّة على حساب أخرى وإمّا بالمراوحة بين درجتين مختلفتين من التجريد تقتضيان نوعين من التصنيف: تصنيف ثلاثيّ (المشجر 4-5) أكثر ثراءً وتفصيلاً وتصنيف ثنائيّ (مشجر 6) أكثر تجريداً واقتصاداً في المفاهيم.

¹ العطاء نقل شيء من مصدر إلى هدف والطلب نقل رغبة من مصدر (هو هدف احتماليّ للعطاء) إلى هدف (هو مصدر احتماليّ للعطاء).

² يشمل الطلب على سبيل المثال الأمر وهو رغبة في إيقاع الفعل والاستفهام وهو رغبة في الفهم...

³ تكون النظريّات العلميّة الجيدة مقتصدة في المفاهيم والمسلمات اللازمة لتفسير الظواهر العلميّة تفسيراً كافياً. فإذا تكافأت نظريّتان من جميع النواحي وكانت إحداها أكثر اقتصاداً Parsimony وبساطة عدت الأفضل (Goodwin, 2010:103).

⁴ قدّمنا هذا التصور في فصل: دلالة الفعل على المظهر المعجمي ضمن دراسة بصدد الإعداد للنشر.

هذا التعدّد في المقولات بالنسبة إلى الأحداث البدائية العاملة في جذور الأفعال (الشريف، 2008) يؤكّد لنا الطبيعة العرفانية للمقولة باعتبارها نشاطاً ذهنياً مستقلاً عن الكيانات والمفاهيم المزمع تصنيفها. وتتوّع الأصنافيات هو نتيجة لتتوّع المقولات واختلاف الأنساق الذهنية المتبعة في صورة المعطيات وتمثيلها وتنظيمها.

5. خاتمة عامّة

اعتمدنا في هذا العمل التصنيفي على بعض الأدوات النظرية المستمدة من الشريف (2002، 2008) مثل مقولة الأحداث البدائية العاملة في الجذور المعجمية ومفهوم الشحن الوجودي ودوره في التفريع الداخلي لمقولة الجعل أو التمييز بين الطلب من ناحية والجعل والضرورة من ناحية ثانية، ومفهوم النقل ودوره في إلحاق الطلب بالجعل.

كما ساعدنا التصور العام للأنظمة المقولية، عند روش (1978) وعند العرفانيين عامة، على تمثّل المبادئ الكبرى التي يمكن اعتمادها في كلّ عملية تصنيفية. لكننا لم نطبّقه بحذافيره نظراً لوجود فوارق بين المقولات الوجودية التي طبقت عليها روش مقولاتها والمقولات اللسانية التي اشتغلنا عليها في هذا البحث.

انطلاقاً من المبادئ العامة للمقولة عند العرفانيين، ومن نظرية الشريف في الأحداث البدائية، واعتماداً على المعطيات اللغوية الواردة في المصنّفات الصرفية، تمكّنّا في هذا البحث من اقتراح ثلاث مقولات مختلفة لأنواع الحدث الموسومة في العربية بأفعال مزيدة:

- مقولة (1): ((جعل/ضرورة) / طلب) (مشجر 4)

- مقولة (2): ((جعل/طلب) / ضرورة) (مشجر 5)

- مقولة (3): ((جعل/ضرورة) (مشجر 6)

وقد تحدّدت بنية كلّ أصنافية من حيث عدد المقولات الفرعية وطبيعة المقابلة بينها ونوع السمات المركزية المعتمدة في الصورة. وفي هذه المقاربات الثلاث دليل كاف على نسبية المقولة باعتبارها عملية ذهنية مستقلة عن الكيانات والمفاهيم التي نروم تصنيفها.

في الحالات الثلاث تركّزت الاختلافات التصنيفية على عدد الأحداث البدائية، وعلى طبيعة علاقاتها ودرجة التجريد المثبتة في مقولاتها. فالتصنيف الثنائي تصنيف نابع عن تصوّر إجماليّ والتصنيف الثلاثي ناتج عن تصوّر أكثر تخصيصاً وتفصيلاً ولا يتعلّق الأمر بتضارب في التصنيف والتبويب.

تجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ هذا النوع من الإشكالات النظرية لم يواجهها في تبويب الأحداث الثرية، لأننا اتبعنا منهجاً إجرائياً بسيطاً صنّفنا بموجبه الأفعال المزيدة حسب طبيعة المحمول البدائيّ {جَعَلَ، صَارَ، طَلَبَ} الذي يتصدّر العبارة الشارحة بصفة صريحة أو ضمنية. وعلى هذا النحو تمكنا من تنظيم المعاني الصيغية في أصنافية واحدة على نحو مراتبي لا تبدو معه ركاما فوضوياً من المعطيات الدلالية.

حاولنا إذن، أن نعلّل أسباب المراوحة بين التصنيفين الثنائي والثلاثي للأحداث البدائية كما وردت في أبحاث الشريف (2002-2008). وجعلنا هذا من الأهداف الأساسية في هذا البحث، يُضاف إلى ذلك ما لمقولة معاني المزيد من قيمة معرفية لا تبرز فحسب في مدى انتظام عناصر المقولة وانسجامها داخلياً، وإنما تتجلى أيضاً في قيمتها التفسيرية للعديد من الظواهر التركيبية- الدلالية المتعلقة بمقولات التعدية واللزوم، وفي درجة الاستفادة منها إجرائياً في مجالات مختلفة من الوصف اللساني لعلّ من أهمّها المظهر المعجمي .

عبد العزيز المسعودي

جامعة سوسة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

المصادر والمراجع

1- المصادر

الأستراباذي، رضي الدين، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.
ابن عصفور الأشبيلي، الممتع في التصريف تحقيق فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب الطبعة الخامسة، 1983
ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب.

2- المراجع:

الأستراباذي، رضي الدين، "شرح الكافية"، بنگازي.
تورنر، مارك، 2011: مدخل في نظرية المزج، تعريب الأزهر الزناد، كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة تونس.
بن حمودة، رفيق، 2004، "الوصفية، مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية"، دار محمد علي، كلية الآداب سوسة.

- الشريف، محمد صلاح الدين، 2002، "الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات"، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس.
- 2008: "أوقد سألتمونيها: بحث في مظاهر من العرفان الجماعي المختزن في البرنامج النحوي"، حوليات الجامعة التونسية، ع. 53، 331-391.
- صولة، عبد الله، 2002، "المقولة في نظرية الطراز الأصلية"، حوليات الجامعة التونسية، ع. 26، كلية الآداب منوبة تونس.
- بن غربية، عبد الجبار، 2010: مدخل إلى النحو العرفاني، مسكلياتي للنشر، تونس.
- المتوكل، أحمد. 1988، "قضايا معجمية، المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية"، الشركة المغربية للناسرين المتحدين.
- ميلاد، خالد، 1999، "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة"، كلية الآداب بمنوبة.
- Comrie, B. 1992: Language Universals and linguistic Typology, Syntax and morphology, Blackwell.
- Givon, T. 2001 :Syntax, John Benjamins Publishing Company.
- Goodwin, C. J. 2010: Research in Psychology: Methods and design, John Wiley & Sons Inc.
- François, J. 1999 : Les caractères aspectuels et participatifs des prédictions verbales et la transitivité, Bulletin de la société de linguistique de Paris, t. XCIV, fasc.1, p.139-184.
- Langacker, 1991: Foundations of cognitive grammar, vol. II, Descriptive application, Stanford University Press, California.
- McRae, K. Ferretti, T. Amyote, L. 1997: Thematic Roles as Verb-specific Concepts, in Language and cognition processes, Psychology Press, Taylor & Francis Ltd, 12(2/3), 137-176.
- Rosch, E. 1978: Principles of categorization, in E. Rosch & B.B. Lloyd (eds.), cognition and categorization, pp27-48. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum associates Inc.
- Talmy, 2001: Toward a cognitive semantics, Vol. I, MIT Press Cambridge
- Van Valin, R. D. 2005: Exploring the syntax-semantics interface, Cambridge University Press.